

الذي هو وصي في امور الواقف واسمائه واولاده دون ناظر الوقف لاننا
نعقول الوصي ملك نظر الوقف ضمن الوصاية وفي ملكه خلاف بين المتأخرين
وناظر الوقف ملك الولاية تصدرا ولا خلاف فيه نأذرا كما قلنا بقوله
وصي الواقف وصي المار بالاولاد وان هو الذي ملك القسمة فالوقف
ايضا ملك الواقف لها فبالطبع المولى في ملك ناظر الوقف القسمة
لان ما ثبت ضمنا هو اضعف مما ثبت قصدا على نهال الخلفاء
وفيها ما يدكر من لفظ الوصي في وقت الاوقف ومراعاة ناظر الوقف
كما يدكر من لفظ القيم ومراعاة الناظر بهذه الحقيقة تبيرو اصطلاح
لا يتصور حكم والمه اعلم وهذا الذي ذكرته من قسمة الجمع في حق الوقف
من الملك انما يجوز ان يجمع سهام الوقف في مكان واحد والملك القسمة
بالراضين اما اذا كانت على وجه الامار فلا يسهل ان هو الا والخلاف
قلا اذا كان فيه حظ الوقف ومصلحة هذا يتبع التعديل في جهة تسمه
الاجبار فان القاض لا يجوز له ان يغير على ما فيه مصلحة دون جهة
بل من شرط قسمة الاجبار اعتبار جهة التعديل كما لو لم يتركه
ما خرج من العدل في الوقف مع الملك لا يمكن اعتبار التعديل فيه
اذا كانت القسمة على وجه الجمع لازم شرط ان يكون الوقف لا يصلح
وان يكون فيه حظ ايضا بخلاف الملك مع الملك لانهم لم يشترط ان يكون
لامن الشريكين حظ في القسمة بل لو اذ كان فيه مصلحة لكل فنظر
الراي فيه الى القاض لا شك ان هذا يمكن اعمال المصلحة لكل من
الشركا بان يجمع سهامه على جهة التعديل في مكان واحد من غير ان يكون فيه
حظ له دون صاحبه وفي الوقف لا يمكن ذلك كما قلناه في بعض
هذا كله ان القاض لا يجوز له ان يقسم قسمة الجمع بين الملك والوقف على
وجه الاجبار بخلاف ذلك ناظر الوقف واستحق الشريك للملك
القسمة ان يجره القاض ويقسم بل لا بد ان يكون على وجه التراضي من
من الشركا لهم واقفا مسئلة الاقرب فالاقرب كما يقع في كتب الاوقاف

مطلب قد ذكر الوصي في القم في
كتب الادوات ويراها
ناظر الوقف

في حق الوقف

في الوقف

مسئلة الاقرب فالاقرب
في حق الوقف